

المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء: حقوق دستورية أريد بها باطل سياسي

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

شركائه في المشروع السياسي، أو داعميه أو الوزارات والهيكل المعنوية. يصدر المرسوم المنظم للاستفتاء والانتخابات بعد أن أتمّ رئيس الدولة تنظيم وإدارة الاستفتاء على الدستور الجديد للجمهورية التونسية، والذي حظي بمشاركة هزيلة، ونقد واسع من مختلف الفاعلين والأحزاب ومتابعي الشأن العام. كما يترافق كل ذلك مع مشهد سياسي واجتماعي متوتّر ومفتوح على المجهول السياسي والاقتصادي، في ظلّ أزمات حارقة متعددة الأبعاد، لا يمكن تجاوز تبعاتها بمجرد حوارات مع الشركاء الاجتماعيين، أو تليفق خطابات الطمأنينة وذو رماد الاستقرار ومحاربة الفساد على أعين لم تعد تُشاهد سوى نُذور الإفلاس التام. لن تمر هذه الخطوة الجديدة دون أن تترك عميق الأثر على طبيعة مستقبل الممارسة السياسية في تونس، وعلى العلاقات بين مختلف الفاعلين من الطيف السياسي والمدني، وتعاطي القوى الخارجية - سواء أكانت دولا أو منظمات حقوقية أو جهات مانحة - مع السلطة في تونس. إضافة الى ذلك، سوف تعيش الساحة الوطنية تصدّعات تتجاوز السياسي لتشمل ما هو اجتماعي واقتصادي، يكون بالضرورة نتيجة لتخبُّط الرؤية السياسية وعموضها.

يفرض كل ذلك - بشكل من الأشكال - عودة النقاش السياسي بقوة وبحكم الضرورة، فيما يتصل بالاستفادة من ثغرات السياسة وأيضا مع تأكّد ووضوح نزعة الاقصاء عمليا في علاقة بتفاصيل العملية الانتخابية وفقا للمرسوم عدد 55 لسنة 2022.

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022 والمتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014، المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء واتممه. يحتوي المرسوم على تنقيحات تشمل بعض الفصول من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، وفصول جديدة تهتم سير العملية الانتخابية. يأتي ذلك تنفيذا لما كان قد أعلن عنه رئيس الدولة مباشرة بعد الاستفتاء في 25 جويلية 2022 على مباشرة صياغة قانون انتخابي جديد، يُنظّم - بمقتضى تصوّراته الشخصية -، طريقة وكيفية وشروط المشاركة السياسية، وانخراط الأحزاب والأفراد في العملية السياسية.

تتفق فصول هذا المرسوم مع الرؤية السياسية لرئيس الدولة في علاقة بأدوار نواب الشعب وممثلي السلطة التشريعية؛ هذا مع الإشارة إلى أن طبيعة هذه السلطة، لن تكون بحال من الأحوال كما كانت عليه في عشرية الانتقال الديمقراطي، حيث تغيّرت بمقتضى المرسوم المذكور، طريقة الترشيحات لعضوية مجلس نواب الشعب، وكيفية ممارسة النائب لمهامه وعلاقاته مع المواطنين الناخبين وباقي السلط. دون أن نُفعل ما كان قد صدر في دستور 2022 من إشارة الى غرفة نيابية ثانية سُمّيت بمجلس الأقاليم والجهات، حيث لازال هذا المشروع في غياهب المجهول، واكتفى رئيس الدولة بتضمينه في الدستور الجديد دون تفصيله بمقتضى قانون أساسي أو عبر حوار مع

صيانة الدستور الإيراني، غير أنه لا يملك صلاحيات عزل رئيس الدولة، بصريح فصول دستور 2022، بل هو مجلس لصيانة سياسية -فنية- لبرنامج رئيس الجمهورية. على ضوء ذلك، تقع الساحة السياسية بأحزابها ومنظماتها والمتابعين للشأن العام، في وارد استعجال النقاش حول الأدوار الممكنة لمواجهة أخطار السياسة التي سوف يُنتجها المرسوم المذكور، بلونه الإقصائي، وشكله المُشوّه للممارسة الديمقراطية ولطبيعة تشكيل المؤسسات التشريعية، خاصة في ظل تشارك أغلبية مكونات الصف السياسي والنقابي والمدني، في دائرة الاقصاء التي فرضها رئيس الدولة من جهة، وتوافق هذه المكونات صراحة على ضرورة العودة المشروطة لما قبل 25 جويلية 2021. على ضوء ذلك، يتأكد بصورة مُستعجلة أهمية إعادة استثمار سياسة الهروب الى الأمام التي أصبحت سُنّة قانونية غير حميدة بالنسبة الى مستقبل الديمقراطية، ومُحِبّة بالنسبة الى شخص رئيس الدولة، وذلك في اتجاه بلورة البدائل السياسية الممكنة التي تستفيد بحكم الواقع من اضطرابات الاقتصاد والتلملل الاجتماعي، والوضعية غير الطبيعية اقتصاديا وسياسيا وديبلوماسية؛ إذ يسمح كل ذلك بتعميق النقاش حول مُستقبل السياسة في تونس، والاشتغال على التناقضات التي تتعمق يوميا وبشكل مُتسارع وجذري. من الممكن أن تستفيد الأصوات المعارضة لرئيس الدولة من تناقضات النصوص القانونية وخاصة المراسيم التي يُعيد بمقتضاها ترتيب العملية السياسية -آخرها المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء- في صورة تصعيد النقاش نحو بُعد سياسي دون إغفال القراءة القانونية التي تكشف خواء النص من روح القانون؛ إلا أن بلورة معارضة سياسية صريحة وديناميكية أصبحت بمقتضى الواقع، أمرا ضروريا ومُستعجلا مع صدور هذا المرسوم الذي سوف يُوَضِّح عمليا صفوف الموالية والمعارضة.

أثار المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء موجة من النقد والقراءات المختلفة التي تراوحت بين المعنى القانون والبعد السياسي للمرسوم المذكور. تلتقي هذه القراءات في مربع الرفض الذي عبّرت عنه مختلف التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين في المشهد السياسي. يتعلق هذا النقد بجدوى الانتخابات كما يُنظّمها المرسوم المذكور، وبالنظر الى مفردات التعبير السياسي التي يُواجه بها رئيس الدولة خصومه السياسيين، وكامل الطيف السياسي في تونس، مضافا إليها، الشكل السياسي الذي يُريد رئيس الدولة تمريره عبر محطات مختلفة وانطلاقا من إجراءات وآليات متعددة انطلقت منذ 25 جويلية 2021 لتشمل حل مجلس نواب الشعب وبعض الهيئات الوطنية وتنظيم استشارة وطنية، ثم استفتاء على نص أحادي المنشأ أصبح بمقتضى الواقع المفروض، دستورا للجمهورية التونسية. أُعيد النقاش من جديد حول كيفية تنظيم العلاقات بين السلط وخاصة في ضوء الشروط الجديدة التي تُؤطر انتخابات مجلس نواب الشعب أو المجلس النيابي كما يفصّل رئيس الدولة تسميته. هذا بالإضافة إلى أدوار النواب مع غموض الشكل السياسي للدولة رغم الإشارات التي تضمّنها دستور 2022 حول أدوار الرئيس ومهامه وعلاقاته مع باقي السلط. غير أن أهمية الانتباه الى التفاصيل وتوجيه الأنظار نحو الدافع السياسي لمثل المرسوم عدد 55 لسنة 2022، يكشف دون مُواربة نزعات التمسك بسلطة سوف تتشكّل بيد واحدة مُطلقة وهي يد رئيس الدولة. حيث لن يكون مجلس النواب القادم أكثر من مقاعد تُوزّع على المُناصرين حتّى في صورة فوز بعض المحسوبين على التيار المعارض لرئيس الدولة. هذا ويتحوّل هذا المجلس في صيغة كاريكاتورية الى ما يُشبه مجلس